مجلة جامعة الملك سعود، م٦، العلوم الإدارية (١)، ص ص ٥١-٧١ (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).

دوافع استخدام الترخيص كوسيلة لنقل التقنية في المملكة العربية السعودية[1]

ياسين عبدالرحمن الجفري*، محمد كاظم يغمور وخالد عبدالرحيم ميمني****

أستاذ مشارك، أستاذ مساعد**، قسم إدارة أعمال، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة*

(قُدم للنشر في ١٤١٢/٨/١٦هـ وقُبل للنشر في ١٤١٣/٨/٢٣هـ)

ملخص البحث. تختلف دوافع الترخيص من دولة إلى أخرى ومن المهم التعرف على هذه الدوافع عند التخطيط للتنمية. وتوضح هذه الدراسة دوافع الترخيص في المملكة العربية السعودية.

ونجد أن أهم دافع هو الربحية التي تعتبر هدفًا قصير الأجل، في حين أن نقل التقنية والتدريب ورفع كفاءة الأيدي العاملة الوطنية وهي الأهداف الأهم في عملية التنمية احتلت الدرجات الأخيرة في سلم الترتيب، وربما يرجع ذلك لسهولة الحصول على الأيدي العاملة المدربة المؤهلة الأجنبية التي تمثل نسبة كبيرة من سوق العمل السعودي، وبالتالي يعكس خللاً استراتيجيًا يجب أن تسعى الجهات المسؤولة إلى تعديله.

مقدمـــــــة

يعتبر الترخيص أحد أهم وسائل نقل واستحواذ التقنية في المجال الدولي، حيث نجد أن كثيرًا من دول العالم الثالث وخاصة المملكة العربية السعودية تلجأ إلى استخدام الترخيص بغرض الحصول على جرعة كبيرة من التقنية خلال فترة زمنية قصيرة وبصورة شمولية. في حين نجد أن الشركات العالمية المالكة للتقنية تستخدم الترخيص كأسلوب لضمان العوائد،

(١) نشكر جامعة الملك عبدالعزيز على دعمها لهذا البحث.

وذلك لكون أسلوب الاستثمار المباشر foreign direct investment والاستثمار المشترك joint venture يقحم الشركات العالمية في مخاطر متنوعة (سياسية، اقتصادية، ومحلية). وقد لجأت معظم الشركات الوطنية إلى الحصول على تراخيص ومشاركات مع شركات عبر الحدود Transnationals للاتفاق على إنشاء صناعات داخل المملكة بغرض تكوين صناعات محلية لإنتاج منتجات استهلاكية أو صناعية. حيث نجد أن الشركات ورجال الأعمال السعوديين قاموا باستخدام واحد أو أكثر من أساليب الترخيص التالية:

١ ـ تسليم مفتاح (turnkey projects).

٢ ـ ترخيص العمليات الإنتاجية (process licensing).

٣ ـ ترخيص الاسم التجاري (brand name licensing).

بالإضافة إلى المشاركة في الاستثمار مع الشركات العالمية.

وقد لقي الترخيص الكثير من الاهتمام من قبل الباحثين حيث تم تغطيته من عدة جوانب، فنجد أن ميلمان Millman [١] تعرض للترخيص من زاوية تكلفة التكنولوجيا المغلفة. في حين أن شو Cho [٢، ص ص ٧٠ ـ ٧٩] حلل موضوع الترخيص من زاوية طبيعتها في الأسواق العالمية.

كذلك نجد أن كلاً من دارخشاني Darakshani [٣، ص ص ٤٢ ـ ٤٤] ولا سر Las-sere [٤، ص ص ٤٣ ـ ٤٩] ركزا على زاوية أساليب المفاوضة واختيار الشريك الأجنبي. في حين نجد أن كونتراكتور Contractor [٥، ص ص ١٦٧ ـ ١٨٨] اهتم بالتعمق في بحث موضوع المفاضلة بين الاستثمار المباشر والترخيص. كذلك اهتم كنتراكتور Contractor [٦، ص ص ٢٣ ـ ٥٠] بالنظر إلى الترخيص وتحليله من وجهة نظر الدول الصناعية وعلى مستوى الشركات الدولية.

ولكن نجد أن تحليل الترخيص من وجهة نظر الدول النامية ومن زاوية رجال الأعمال والدوافع التي أدت إلى اتجاههم في الدول النامية إلى الترخيص قليلة. بل نجد أن الأبحاث في هذا المجال والمطبقة على المملكة العربية السعودية شبه منعدمة. ونسعى من خلال هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الدوافع من استخدام وسيلة الترخيص في نقل التقنية إلى المملكة العربية السعودية. حيث تعكس الدوافع من الترخيص اتجاهات الشركات في استخدام هذا الأسلوب وبالتالي النفع المتوقع منه على المجتمع السعودي. وينقسم البحث

إلى عدة أجزاء تحتوي على أهمية البحث، أهداف البحث، منهج البحث، وتحليل البيانات والنتائج، وأخيرًا استعراض الخلاصة.

أهمية البحث

يتم استحواذ التقنية ونقلها عادة بثلاث طرق هي:

١ - الترخيص: والذي يتم بإحدى الوسائل التالية:

(ا) العملية الإنتاجية.

(ب) تسليم المفتاح.

(جـ) الاسم التجاري.

٢ - الاستثمار المباشر من قِبل الحائز على النقدية.

٣ - تكوينها من خلال الأبحاث والتطوير.

ويرتكز التحليل على إلقاء الضوء على الترخيص كوسيلة لنقل التقنية نظرًا لنقص المعالجة الأكاديمية لها في المملكة العربية السعودية. وذلك بتحديد الدوافع التي أدت إلى استخدام هذه الوسيلة. حيث نجد أن هذه الوسيلة أكثر اختيارًا حسب الجدول رقم ٤ من قِبل رجال الأعمال.

وبعد التعرف على الدوافع لابد من معرفة أهم الدوافع وذلك لمعرفة مدى انسجام أهمية هذه الدوافع مع إفادة المجتمع. حيث نجد أن الربحية كدافع ناتج من وجهة نظر قصيرة الأجل. في حين أن التدريب وخلق كوادر مؤهلة مفيدة للمجتمع ولرجال الأعمال على المدى الطويل. وبالتالي سيستفاد من هذه النتائج من قِبل معدي السياسات والخطط على المستوى الأعلى في الدولة تمهيدًا لتوجيهها في المسار الصحيح.

أهداف البحث

يهدف الباحثون من خلال القيام بهذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: الإشارة إلى أهمية الدور الذي تقوم به وسيلة الترخيص مقارنة بالوسائل الأخرى في نقل ونشر التقنية في المملكة.

ثانيًا: التعرف على دوافع الترخيص العامة والخاصة لدى رجل الصناعة السعودي فالدوافع الخاصة التي يتم فحصها هي:

١ ـ **الربحية**: هل يحقق الترخيص عائدًا أعلى من الاستثمار المتوافر حاليًّا مقارنة بالمعدلات المتعلقة بالفرص البديلة.

٢ ـ **المرونة**: هل يساعد الاتجاه إلى التراخيص إلى الزيادة في مرونة الشركة بالاستجابة إلى تغيرات البيئة؟.

٣ ـ **الاعتمادية**: يقصد بها الاعتماد على الشركة المرخصة في تقوية مركز الشركة التنافسي في الأسواق، بتقديم منتجات معروفة.

٤ ـ **التدريب**: هل يساعد الترخيص على تسهيل وتوفير عملية التدريب للعاملين؟ وإذا كانت القوى العاملة غير سعودية فما هي مدى الاستفادة المحلية من ذلك التدريب؟.

٥ ـ **التشغيل**: يقصد بها سهولة التشغيل نظرًا لاستخدام التقنية المرخصة الجاهزة.

أما الدوافع العامة التي يتم التحقق منها هي:

٦ ـ رفع مهارة الأيدي العاملة الوطنية.

٧ ـ نقل وامتلاك التكنولوجيا الحديثة.

٨ ـ تقليل الاعتمادية في البحوث والتطوير على الجهات الخارجية.

٩ ـ الاستفادة من الإمكانيات والثروات الطبيعية المحلية.

منهج البحث

نستند في تحليلنا للدفاع عن وجهة نظرنا وإثبات الفرضيات على المنهج الإحصائي وفيما يلي عرض لمجتمع البحث ولحجم وخصائص العينة، وأخيرًا للأدوات الإحصائية المستخدمة في اختبار الفرضيات.

مجتمع البحث

نظرًا لانحصار البحث في عملية الترخيص كوسيلة لنقل التقنية فإن كل الشركات الصناعية (manufacturing firms) العاملة في المملكة العربية السعودية هي مجتمع البحث وقد تم أخذ العينة من مدينة جدة ونرى إمكانية تعميمها على المملكة العربية السعودية للأسباب التالية:

أولاً: نجد أن حجم المؤسسات والشركات في مدينة جدة تمثل ٢٠٪ من المؤسسات والشركات العاملة في المملكة. كذلك توظف هذه الشركات مايعادل ٢٣,٧٪ من القوى

العاملة. وتحقق إيرادات تَشْغِيلُه مايوازي ٢٥٪ من إجمالي إيرادات الشركات العاملة على مستوى المملكة العربية السعودية [٧].

ثانيًا: نجد أنه يتركز في مدينة جدة ٤٨٪ من أكبر مائة شركة موجودة في المملكة العربية السعودية وتستثمر هذه الشركات ٤٦٪ من إجمالي أصولها أكبر مائة شركة في مدينة جدة أو مايوازي ٣٣,٧٪ من رؤوس الأموال.

ثالثًا: يبلغ عدد المصانع المرخصة في مدينة جدة إلى عدد المصانع الموجودة في المملكة العربية السعودية ٢٧,٧٪ [٨]. ويعمل في هذه المصانع نصف العاملين في مصانع المملكة.

حجم العينة

من أصل ٥٥٥ منشأة صناعية عاملة في مدينة جدة تم إرسال مائة استمارة لمائة شركة مختارة عشوائيًا، وتم استرداد ٩٥ استمارة منها. وهذا يجعل عينة البحث تساوي ١٧,١٢٪ من مجتمع البحث (٩٥/٥٥٥) لمدينة جدة (١٧,١٢٪) ومايوازي ٤,٧٤٪ من المملكة العربية السعودية.

خصائص العينة

فيما يلي إيضاح لخصائص العينة التي تم استخدامها للتوصل إلى نقض أو قبول الفرضيات وبالتالي التوصل إلى أهداف البحث. من الجدول التالي رقم١ نرى تفصيلاً للعينة من حيث حجم مبيعات الشركات وحجم المبيعات المصدرة إلى الخارج بواسطتها، حيث نجد أن معظم الشركات (٩١,٥٪) تتركز مبيعاتها السنوية بين مليون ريال سعودي وأكثر من خمسة وعشرين مليون ريال سعودي سنويًا. كذلك نجد أن هناك ٥٢ شركة لا تدخل في أي نشاط تصديري، والباقي (٤٣ شركة) حوالي ٧٢,٩٪ منهم تتراوح مبالغ تصديرها بين مليون إلى أكثر من ٢٥ مليون ريال سنويًا. وهذا دليل هام على كبر حجم هذه الشركات وقدراتها الإنتاجية والتسويقية استنادًا على حجم المبيعات وحجم التصدير.

ويوضح الجدول رقم ٢ توزيع الشركات حسب الصناعات وطبيعة الملكية حيث نجد أن غالبية الشركات تتركز في المستلزمات الصناعية (٦٦,٣٪) التي تحتاج إلى تقنية صناعية عالية في الإنتاج وكذلك الأجهزة المنزلية تحتاج إلى تقنية عالية مما يعني أن دور الترخيص مهم هنا.

جدول رقم ١ . يوضح حجم المبيعات السنوي والمبيعات المصدرة بآلاف الريالات .

حجم المبيعات السنوي	عدد المنشآت	حجم المبيعات المصدرة	عدد المنشآت
لم يذكـــــر	٢	لم يذكـــــر	٥٢
٥٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠	٦	صفر إلى أقل من ١٠٠	٩
١٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠	٣٣	١٠٠ إلى أقل من ٥٠٠	٣
٥٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠	٢٩	٥٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠	١٣
١٠٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠٠	١٤	١٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠	١١
٢٥٠٠٠ وأكثر	١١	٥٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠	٤
		١٠٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠٠	١
		٢٥٠٠٠ فأكثر	٢
المجمـــــوع	٩٥	المجمـــــوع	٥

جدول رقم ٢ . يوضح نوعية الصناعات والملكية للشركات الداخلة في العينة .

نوع الصـــناعـة	عدد المنشآت	نـــوع الملكيـــة	عدد المنشآت
غذائيـــــة	١٧		
أجهـــزة منزليـــة	١٥	تضـــامنيـــة	٢٠
		ذات مسؤولية محدودة	٦٤
مستلزمات صناعية	٦٣	مســـــاهمـة	١
المجمـــــوع	٩٥	المجمـــــوع	٨٥

ونجـد من الجـدول رقم ٢ أن ملكية الشركات تتركز في الشركات ذات المسؤولية المحدودة (٦٧,٤٪) ويرجع سبب اختيار هذا النوع إلى أنه في حالة حدوث مشكلات أو إفلاس يخسر المالكين رأس المال فقط وهي تشبه إلى حد ما الشركات المساهمة من ناحية محدودية المطالبة وعكس الشركات التضامنية والفردية والتي يُسأل المالك أو الشريك فيها من ماله الخاص في حالة إفلاس الشركة. وربما يدل ذلك على مدى عمق التفكير وحذاقة رجال الأعمال في اختيار نوعية الشركات وتفكيرهم إلى أبعد من عملية التصنيع ويعكس كذلك دافع رجال الأعمال في تحقيق الربحية قبل كل شيء وتحديد حجم الخسائر المحتمل حدوثها.

الأدوات الإحصائية المستخدمة

الأداة الأولـى

سيتم استخـدام أداتين إحصائيتين للتحقق من فرضيات البحث، وهي اختيار (كاى الـتربيعي) وذلك لمعرفة إن كان هناك علاقة بين الدوافع والرتب المعطاة لهم، وفي حالة انعدام وجود علاقة بين الدوافع والرتب لا نستطيع بالتالي أن نقوم بترتيبها وتحديد أهميتها المتدرجة.

وتحسب قيمة كا التربيعي بوساطة المعادلة التالية:

$$\text{كا التربيعي في الصف أ والعمود ب} = \frac{(\text{القيمة المنظورة} - \text{القيمة المتوقعة})^2}{\text{القيمة المتوقعة}}$$

قيمة كا التربيعي للفرضية = مجموع قيم كا التربيعي للخليات في الصف أ، العمود ب.

أما درجات الحرية = (عدد الأعمدة ـ ١) (عدد الصفوف ـ ١).

ويجري الاختيار عند مستوى معنوية ١٪ وبمستوى ثقة ٩٩٪.

الأداة الثانيـة

من خلال استخدام هذه الأداة نهدف إلى التعرف على الدافع الأهم ثم الذي يليه في الأهمية بالنسبة لأفراد العينة وذلك عند استخدام وسيلة الترخيص، ويتوقع استخراج واستنباط الترتيب لأنه عند تصميم الاستبيان طلبنا من أفراد العينة أن يحددوا لنا الدافع الأهم بإعطائه رقم (١) من بين مجموعة الدوافع ثم الذي يعتبر أقل أهمية بإعطائه رقم (٢)

وهكذا. وتعتمد هذه الأداة على إعطاء علامة لكل رتبة أعطاها الفرد من أفراد العينة حسب الجدول رقم (٣).

جدول رقم ٣. يوضح العلامة المعطاة لكل رتبة حسب الأهمية.

الرتبة:	صفر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
العلامة:	صفر	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١

ثم يتم جمع العلامات التي يتم الحصول عليها كل دافع من قبل أفراد العينة. ويتم قسمة إجمالي العلامات لكل دافع على أقصى علامة ممكنة وهي هنا (٩٥٠) والذي يحصل على أعلى نسبة يأخذ أعلى رتبة أو يعتبر أهم دافع (أي الدافع الأول) للترخيص والذي يليه في النسبة يعتبر أقل أهمية أو أقل درجة وهكذا. وتم استخدام هذا النوع من الأدوات لترتيب الدوافع من قبل المجالي [٩]. كذلك يشيع استخدام هذا النوع من الأدوات من قبل دوائر الإحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة الرياضية لتحديد أفضل الفرق وذلك بناءً على اتجاهات أفراد العينة.

وفي حالة وجود تقارب بين النسب التي يحصل عليها أي دافعين (وجود فرق بسيط) سيتم استخدام اختبار كاى التربيعي للتأكد من وجود أو عدم وجود فرق بين هذين الدافعين في التفضيل أم لا. وسيتم الاختبار على أساس مستوى الرفض ١٪ ومستوى معنوية ٩٩٪.

فرضيات البحث

سيتم من خلال هذا البحث اختبار عدة فرضيات وذلك لتحديد الدوافع الأساسية خلف عملية الترخيص. وتركز الفرضية الأولى على وجود أو عدم وجود علاقة بين الرتب الممنوحة من أفراد العينة التي تحدد الأهمية بين الدوافع. بمعنى هل الدوافع متساوية الأهمية في نظر أفراد العينة أم أن بعضها أكثر أهمية من غيرها.

وتنص الفرضية الأساسية على:

لا توجد علاقة بين الرتب المعطاة من أفراد العينة وبين الدوافع، أي أن الدوافع متساوية الأهمية.

وتنص الفرضية البديلة على:

توجد علاقة بين الرتب المعطاة من أفراد العينة وبين الدوافع، أي أن الدوافع غير متساوية في الأهمية.

أما الفرضية الثانية فتركز على التأكيد إذا كانت النسب المتقاربة التي يحصل عليها دافعين تدعونا إلى القول بوجود أو عدم وجود فرق في الأهمية بينهم، أي أن الهدف منها إزالة الغموض وزيادة التأكيد في حالة حصول دافعين على علامات متقاربة.

وتنص الفرضية الأساسية هنا على:

لا توجد فروقات بين الدافعين في الأهمية.

وتنص الفرضية البديلة على:

توجد فروقات بين الدافعين في الأهمية.

وبالنسبة للفرضية الثالثة تهتم بالتعرف على تأثير نوع الصناعة التي ينتمي لها في تحديد أهمية الدوافع.

وتنص الفرضية الأساسية على:

لا توجد علاقة بين الرتب المعطاة من أفراد العينة لمختلف الصناعات وبين الدوافع، أي أنها متساوية في الأهمية.

وتنص الفرضية البديلة على:

تتوجد علاقة بين الرتب المعطاة من أفراد العينة لمختلف الصناعات وبين الدوافع، أي أنها متساوية في الأهمية.

وبالنسبة للفرضية الرابعة تهتم بالتعرف على تأثير حجم الشركة من ناحية المبيعات في تحديد أهمية الدوافع.

وتنص الفرضية الأساسية هنا على:

لا توجد علاقة بين الرتب المعطاة من أفراد العينة لمختلف الأحجام لأفراد العينة وبين الدوافع، أي أنها متساوية في الأهمية.

وتنص الفرضية البديلة على:

توجد علاقة بين الرتب المعطاة من أفراد العينة لمختلف الأحجام لأفراد العينة وبين الدوافع، أي أنها متساوية في الأهمية.

تحليـــل النتائـــج

يسمح في المملكة العربية السعودية إما بقيام شركات سعودية خالصة أو بقيام الشركات المشتركة بين المواطنين والمستثمرين الأجانب. ولا تسمح القوانين والأنظمة في المملكة باستثمار مباشر مملوك ١٠٠٪ للأجانب فيما عدا مواطني مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي عند نشوء الصناعة إما أن يقوم المواطن بالاعتماد الذاتي على إنشاء المصنع أو الترخيص أو الاستثمار المشترك. وبالنظر إلى الجدول رقم ٤ نجد أن غالبية الصناعات ٧٩,٩٪ (١٦٢٩ ÷ ١٦٢٩ + ٤١١) تركزت على الترخيص.

ونظرًا لضعف القدرات والخلفيات الصناعية لدى الأفراد ولكون المملكة العربية السعودية من الدول النامية يتوقع أن تكون نسبة كبيرة من هذه المصانع أقيمت باستخدام وسيلة الترخيص، في حين أن وسيلة الاستثمار المشترك أسهمت بحوالي ١٠,١٪ من عملية التصنيع، وتبلغ نسبة العمالة التي تعمل في هذه الصناعات المشتركة ٢٤,٢٪ مما يعكس أهمية الترخيص في نقل ونشر التقنية في المملكة العربية السعودية.

سنقسم التحليل هنا إلى خمسة أقسام لإبراز أهمية بعض خصائص العينة.

١) دراسة الدوافع لجميع أفراد العينة

يختلف الدافع من استخدام الترخيص باختلاف المنتج أو اتباع إجراء صناعي معين باختلاف متغيرات العينة في المجتمع الذي يقام فيه الترخيص[٢] وتتلخص الدوافع لاستخدام الترخيص في واحد أو أكثر من الدوافع التالية:

١ ـ الربحيـــة.
٢ ـ المرونـــة.
٣ ـ الاعتماديـة.
٤ ـ التدريـــب.
٥ ـ ســـهولة التشـغيل.
٦ ـ رفع مهارة الأيدي العاملة الوطنية.

---

(٢) هناك أيضًا أهداف للترخيص من ناحية المرخص ولكنها خارجة عن نطاق البحث.

جدول رقم ٤ . يوضح عدد مصانع الشركات السعودية والمشتركة وحجم القوى العاملة بها حتى عام ١٤٠٧هـ.

النشاط الصناعي	سعودي		مشترك	
	مصانع	عمال	مصانع	عمال
غذائية	٢٨٨	١٥٥٨٠	٤١	٢٨٨١
منسوجات	٣٤	٢٨٨١	٨	٨٥٩
جلدية	١٠	٥٣٥	—	—
منتجات خشبية	٥٧	٣٤٣٩	١٠	١٠٣١
الورق والنشر	١٠٧	٤٣٥٢	١٨	٢٢٣٦
كيماوية	٢٠٣	٧٨١٩	٧٩	٣٧٠٠
الزجاج والصيني	٥	١٤١٦	١	٨٩
مواد بناء	٤٦٠	٣١٨٠٣	٧٢	٩١٢٦
معدنية	٤٠٧	٢٦٠٩٦	١٧١	١٠٠١٦
أخرى	٥٨	١٧٢٣	٩	٥٢٦
الإجمالي	١٦٢٩	٩٥٦٤٤	٤١١	٣٠٤٦٤

المصدر: وزارة الصناعة [٨].

٧ ـ استحواذ التقنية.

٨ ـ زيادة الاعتماد على البحث والتطوير داخليًا.

٩ ـ الاستفادة من الإمكانات والثروات الطبيعة المحلية.

وقد تركز جزء من الاستبيان على ترتيب هذه العوامل حسب الأهمية للتعرف على الدوافع وأهمها، وتم اختيار فرضية العدم الأولى والخاصة بعدم وجود فرق بين الترتيب والدوافع أي أن جميع الدوافع متساوية الأهمية ووجد أن قيمة كاى تربيع χ^2 الملاحظة هي ٧٠٢,٥٨ عند درجة حرية ٩٠ وعند مقارنتها بقيمة كاى تربيع النظرية ١٢٨,٢ عند درجة حرية ٩٠ ولمستوى معنوية ١٪ تم رفض فرضية العدم (الأساس لبعدي جدول الاقتران) بأنه لا توجد علاقة بين الرتب والدوافع لصالح الفرضية البديلة والتي تقول إن هناك علاقة بين الرتب والدوافع. ونستطيع أن ننتقل إلى الخطوة التالية والمتمثلة في تحديد رتب كل دافع من الدوافع بناءً على الاستقصاء وباستخدام الأداة الإحصائية الثانية الموجودة في منهج البحث.

تم تلخيص ووضع النتائج في الجدول رقم ٥ حيث نرى أن الربحية كانت الدافع الأساس والأول يليه دافع الاعتمادية ثم سهولة التشغيل ثم الاستحواذ على التقنية واحتل التدريب ورفع مهارات الأيدي العاملة الوطنية ذيل القائمة ويلاحظ أن فرق الدرجات بين الربحية والاعتمادية وسهولة التشغيل صغير كذلك بين الاعتماد على البحث والتطوير الداخلي والمرونة مما يحبذ عمل اختبار كاى التربيعي لمعرفة إن كان هذا الفرق معنوياً أو غير معنوي. من الجدول رقم ٦ نستطيع رفض فرضية العدم في عدم وجود فروق لصالح وجود فروق عند مستوى ١٪ فيما عدا مابين الربحية والاعتمادية حيث ترفض فرضية العدم عند مستوى ٢٠٪ مما يؤيد الترتيب المذكور في جدول رقم ٥ سوى أن الفرق ضئيل بين الاعتمادية والربحية مما يجعلهما متساويين في المركز.

كذلك نجد أن الفرق غير معنوي عند مستوى (١٪) بين المرونة والاعتماد على البحث والتطوير الداخلي (قيمة كاى تربيع ٢٥,٦١٨) في حين أن قيمة كاى تربيع الجدولية ٢١,٧ عند مستوى معنوي (١٪).

ب) دراسة الدوافع حسب نوع الصناعة

ولدراسة تأثير نوع الصناعة تم القيام باختبار الفرضية الثالثة (لم تقبل فرضية العدم لصالح البديلة)، ووجد أن نوع الصناعة له تأثير حيث نجد أن قيمة كاى تربيع هنا ٨٦٧ وعند درجة حرية ٢٩٠ مقارنة بقيمة كاى تربيع الجدولية ٣٤٧,٨ وعند مستوى معنوية ١٪

جدول رقم ٥ . يوضح الرتب والدرجات المعطاة للدوافع .

الدوافـــــع	الدرجة المحصلة	الرتبة
الربحيـة	٪٦٩,٣	١
الاعتمـاديـة	٪٦٨,٦	٢
سهولة التشغيل	٪٦٧,٩	٣
استحواذ التقنية	٪٥٦,٦	٤
الاعتماد على البحث والتطوير الداخلي	٪٥١,٢	٥
المرونـــــة	٪٥٠,٩٥	٦
الاستفادة من الإمكانات والثروات الطبيعية	٪٤٧,٨	٧
رفع مهارة الأيدي العاملة الوطنية	٪٣٢,٢	٨
التدريـب	٪٢٩,٦	٩
أخـــرى	٪١,٩	١٠

جدول رقم ٦ . يوضح قيم كاى تربيع بين الدوافع .

	الربحيـة	الاعتمـادية
الربحيـة	-	
الاعتمـاديـة	**١١,٠٩٦	-
سهولة التشغيل	*٣٥,٤٤٥	*٢١,٧

** معنوي عند مستوى ٢٠٪ .

* معنوي عند مستوى ١٪ .

ومن الجدول رقم ٧ نجد أن الربحية احتلت المركز الأول لصناعة الأجهزة المنزلية وللمستلزمات الصناعية واحتلت المركز الثالث في الصناعات الغذائية في حين احتل دافع الاعتمادية (المساعدة في المنافسة) على الترتيب الأول في الصناعات الغذائية والثاني في الأجهزة المنزلية والثالث في المستلزمات الصناعية، أما سهولة التشغيل فاحتلت المرتبة الثانية في الغذائية والمستلزمات الصناعية والثالث في الأجهزة المنزلية. وهي الدوافع نفسها التي احتلت الثلاث مراكز الأولى على المستوى الكلي، ويرجع الاختلاف في ترتيب دوافع

جدول رقم ٧. يوضح أثر الصناعة على ترتيب الدوافع.

الدافع	الصناعة الغذائية		أجهزة منزلية		مستلزمات صناعية	
	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب
الربحية	٥٨,٨	٣	٨٣,٣	١	٦٨,٧	١
الاعتمادية (المنافسة)	٧٠,٦	١	٧٢,٧	٢	٦٧,١	٣
سهولة التشغيل	٧٠	٢	٦٤	٣	٦٨,٣	٢
استحواذ التقنية	٥١,٢	٥	٥٣,٣	٤	٥٨,٩	٤
الاعتماد على البحث والتطوير الداخلي	٥٤,٧	٤	٤٤	٧	٥١,٩	٦
المرونة	٤٨,٢	٦	٥١,٣	٥	٥٢,٩	٥
الاستفادة من الإمكانات والثروات الطبيعية	٤٤,١	٧	٤٧,٣	٦	٤٨,٧	٧
رفع مهارة الأيدي العاملة الوطنية	٢٥,٣	٩	٣٣,٣	٨	٣٣,٨	٨
التدريب	٣٢,٥	٨	٣٢	٩	٢٨,٣	٩
أخرى	١,٣	١٠	١,١٨	١٠	٣,٠٢	١٠

الصناعات الغذائية أنه من المهم أن تكون ذات ماركة معروفة مثل بيبسي كولا أو كوكا كولا مقارنة بـ أرسي كولا، في حين أن الأجهزة المنزلية مثل الثلاجات عندما نقارن بين جنرال اليكترك ووستنق هاوس ينظر المستهلك والبائع لاتخاذ القرار إلى السعر وبالتالي يهتم مستخدم الترخيص بالربح الذي سيحققه وهو بالتالي متوافق مع النتائج المتوصل إليها وبالمنطق نفسه ننظر إلى النوع الثالث من الصناعات (المستلزمات الصناعية).

جـ) دراسة الدوافع حسب الحجم

ولدراسة تأثير حجم الشركة استنادًا على حجم المبيعات تم تقسيم مفردات العينة إلى ثلاثة أحجام: صغير، وسط، كبير، وباختيار الفرضية الرابعة لم يتم قبول فرضية العدم لصالح الفرضية البديلة ووجد أن الحجم له تأثير حيث نجد أن قيمة كاى تربيع الجدولية ٣٤٧,٨ وعند مستوى معنوية ١٪ ومن الجدول رقم ٨ نجد أن الربحية احتلت المرتبة الثانية، ثم الأولى ثم الثالثة في حين المنافسة (الاعتمادية) المرتبة الأولى ثم الثالثة ثم الأولى واحتلت سهولة التشغيل المرتبة الثالثة ثم الثانية ثم الثانية. وبالنسبة للمشروع الضخم عادة يهتم بتقديم منتج معروف لذا يهتم بالمنافسة على ما تم إهماله في مصنع البطاريات الجافة في المملكة ثم فشل لعدم تقديمه منتج معروف للسوق (وتفسر النتائج السابقة صعوبة التفرقة في المجموعة الكلية بين المنافسة الاعتمادية والربحية). وكذلك نجد تقديم الأبحاث والتطوير الداخلي للشركات الكبرى (كبيرة الحجم) مقارنة بغيرها ونوعية التقنية احتلت مراتب متأخرة في الترتيب وذلك نابع من الاهتمام الكلي بالمنافسة، كذلك احتلت المنافسة من الثروات الطبيعية والإمكانات المرتبة الخامسة هنا وهو شيء طبيعي خاصة مايقدم من طاقة بكلفة رخيصة وبنية أساسية بأسعار رمزية.

د) استنتاجات

ونجد أن ماتوصلنا إليه يختلف عن إطار الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الرابعة للمملكة العربية السعودية والتي ترى أن القطاع الصناعي يقع عليه عبء النهوض بقاعدة متينة في أبعادها البشرية والتقنية والإدارية والتي احتلت مواقع متدنية في سلم الأهمية لرجال الأعمال، حيث نجد أن الاهتمام بالعنصر البشري واستحواذ التقنية يحتل ذيل القائمة.

وعلى الرغم من أهمية التدريب في رفع المهارات الوطنية لنقل التقنية، نجد أن اهتمام

جدول رقم ٨. يوضح تأثير الحجم على ترتيب الدافع.

	مبيعات أقل من ٥٠٠٠ـ٥٠,٠٠٠		وسط أقل من ٥٠,٠٠٠ـ١٠٠,٠٠٠		أكبر من ١٠٠,٠٠٠	
الدوافع	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب
الربحية	٦٩,٥	٢	٨١,٠٣	١	٥٧,٢	٣
الاعتمادية (المنافسة)	٧٢,٨	١	٦٢,٨	٣	٧٠,٤	١
سهولة التشغيل	٦٢,٦	٣	٦٦,٥٥	٢	٦٢,٤	٢
استحواذ التقنية	٥٧,٩	٤	٦٠,٣	٤	٤٧,٦	٦
الاعتماد على البحث والتطوير الداخلي	٥٢	٥	٤٨,٢٧	٧	٥٣,٢	٤
الاستفادة من الإمكانات والثروات الطبيعية	٤٢,٣	٧	٥٦,٩	٦	٤٨	٥
رفع مهارة الأيدي العاملة الوطنية	٣٢,١	٨	٢٩,٣	٨	٣٥,٢	٨
التدريب	٢٨,٩٧	٩	٢٨,٦	٩	٢٩,٦	٩
أخرى	,٥١	١٠	٣,١	١٠	٤,٨	١٠

رجال الأعمال به منخفض جدًّا. وتنبع أهمية تطوير القوى العاملة من حيث إن العنصر البشري ذا الخبرة والتأهيل هو أحد مكونات رأس المال الفعلي لتحقيق التنمية المتواصلة بجذور عميقة حيث إن المحصلة النهائية لأي اتجاه تنموي هو مايتعدى المرحلة الاستهلاكية لمجتمع ما إلى مرحلة إنتاجية تتميز بالثبات والقدرة ليس فقط على الاستمرار بل وعلى التحسين والتطوير فيما يتم إنتاجه من خلال اقتناء المعرفة وكيفية الأداء (Know how)، والتي كما أسلفنا لم تلق الاهتمام اللائق بها أمام هدف الربحية.

ونجد أن الوضع في المملكة العربية السعودية ينفرد وليصبح الاهتمام بالربحية الذاتية في مقدمة الأولويات بغض النظر عما إذا كانت الشركة المرخص لها قد وظفت في إدارة وتشغيل تلك المنشأة عمالة وطنية أم أجنبية. وبالنظر إلى الجدول رقم ٩ نجد أن حجم العمالة الأجنبية يمثل نسبة كبيرة من القوى العاملة في الصناعة بمدينة جدة. مما يدعم هذا الاتجاه (تفضيل الربحية وإعطاء التدريب أهمية منخفضة) نظرًا لانخفاض كلفة الأيدي العاملة الأجنبية وانخفاض كلفة تأهيلهم وتدريبهم لأداء الأعمال حيث يحصل رجل الأعمال على العامل الذي يمكن وضعه مباشرة على خط الإنتاج، في حين نجد أن حجم الأيدي العاملة السعودية التي تحتاج إلى تطوير وتدريب يمثل جزءًا صغيرًا من القوى العاملة. بالرغم من الفوائد التي يتحصل عليها رجال الأعمال من المجتمع في صورة طاقة رخيصة وقروض بدون فوائد وغيرها [١٠] كان يجب عليهم الاهتمام بتنمية القوى العاملة.

جدول رقم ٩. يوضح تطور الأيدي العاملة السعودية والأجنبية في المصانع بمدينة جدة.

السنة	عمالة سعودية		عمالة أجنبية		الإجمالي
	نسبة الإجمالي	عدد	نسبة الإجمالي	عدد	
١٤٠٣هـ	١٤,٧٨٪	٧٤٠٨	٨٥,٢٢٪	٤٢٧٢٩	٥٠١٣٧
١٤٠٤هـ	١٢,٠٤٪	٧٠٩٣	٨٧,٩٦٪	٥١٨١٢	٥٨٩٠٥
١٤٠٥هـ	١٣,٠٧٪	٧٠٨٣	٨٦,٩٣٪	٤٧١٠٣	٥٤١٨٦
١٤٠٦هـ	١٤,٣٨٪	٧٩٨٦	٨٥,٦٢٪	٤٧٥٣٢	٥٥٥١٨
١٤٠٧هـ	٢٥,١٦٪	١٧٨٨٩	٧٤,٨٤٪	٥٣٢٢٢	٧١١١١

المصدر: مركز المعلومات، الغرفة التجارية الصناعية بجدة [١١].

هـ) أبعاد الترخيص في المملكة العربية السعودية

يتضح لنا من السابق أن الهدف الأساسي من العملية التصنيعية في المملكة هو تحقيق الربح السريع، حيث حصل دافع الربحية وما شابهه من دوافع على مرتبات عليا في سلم

الدوافع . ومما يدعم النظرة السابقة الجدول رقم ٩ حيث اتضح لنا وبصورة قوية أن معظم العمالة أجنبية مما يلغي دور الاستفادة من نقل التقنية علاوة على أن التدريب يمثل درجة منخفضة جدًّا في سلم الدوافع .

وفي حين مايهم الشركات المتعددة الجنسية هو بيع صناعات متكاملة وربما بأسعار مرتفعة مستغلة انجذاب رجال الأعمال نحو الربح وسهولة تسويق الأسماء التجارية . علاوة على إمكانية استغلال مصادر الطاقة الرخيصة والتسهيلات المعطاة في شكل قروض ودعم غير مباشر متمثل في رفع الجمارك عن المواد الخام مما يعطيها نوعًا من التميز التنافسي في السوق . وبالتالي نرى أن الشركات المتعددة الجنسيات هدفها تحقيق الربح بأعلى ما يمكن دون الاهتمام بنقل التقنية نظرًا لأنها تمتلك حصة الأقلية . علاوة على أن تنوع الصناعات والموجودة في الجدول رقم ٤ حيث تنحصر معظمها في الصناعات التجميعية أو البدائية وتبتعد عن الصناعات الأكثر تعقيدًا والتي تستلزم معرفة تقنية واسعة وعدم الاهتمام بالتدريب .

الخلاصة والتوصيات

أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال التحليلات السابقة والتوصيات هي :

١ ـ يعتبر الترخيص واحد من أهم الوسائل المستخدمة لنقل التقنية في المملكة العربية السعودية مقارنة بالاستثمار المشترك . ونظرًا لكون الترخيص سلاح ذو حدين يجب أن يتم عمل دراسات مستفيضة لتبيان فوائده وعيوبه وكيفية الاستفادة القصوى منه حتى يستفيد مجتمع المملكة العربية السعودية .

٢ ـ التدريب ورفع مهارات الأيدي العاملة الوطنية احتلت كدوافع مرتبة متأخرة جدًّا في سلم الأهمية عند رجال الأعمال مما يعني فقدان بنية أساسية في دعم عملية نقل التقنية . لذا فإن فريق الباحثين يوصي أن تصدر الدولة القوانين التي تؤدي إلى تحفيز الشريك السعودي والأجنبي على نقل المعرفة التقنية إلى المواطن السعودي وذلك بعمل الآتي :

(ا) تشجيع الشركات على توظيف خريجي الجامعات والمعاهد التقنية السعوديين حيث إن نقل التكنولوجيا وتأصيلها لا يمكن أن يتم إلا بتوظيف أبناء القطر المستضيف

في نقاط التماس[٣] (interface) التكنولوجية وليس بتوظيف غير سعوديين كطرف ثالث ليستوعب تلك المعرفة ثم يأخذها إلى بلده دون أن يكون قد ألم بها من مكان تطبيقها على أرضهم كما حدث ويحدث في كثير من المشروعات والصناعات في دول الخليج العربي. ويجب أن يتم وضع تفاصيل «السعودة» في الاتفاقية المبرمة بين الشريك السعودي والأجنبي بتشجيع من وزارة العمل وغيرها من الوزارات.

(ب) حث الشركات في المشروعات ذات التراخيص بإقامة البرامج التدريبية لنقل المعرفة والمهارة إلى المواطنين وذلك بإعطاء ميزة ضريبية لمن يقوم بذلك والتأكد من نقل المعرفة أنه قد حدث بالفعل عن طريق «مراكز اختبار».

(جـ) مساعدة الشركات التي تقوم بتوظيف العمالة السعودية وذلك بدفع الفرق في الأجر[٤] بين ما يمكن أن تدفعه الشركة للعامل الأجنبي وبين ما سيتم دفعه كمرتب للعامل السعودي وذلك على الأقل في العام الأول حتى يرتفع منحنى التعليم (learning curve) بحيث يصعب التفريط به.

(د) التأكيد على الجوانب ذات التكنولوجيا العالية (high technology) في العمليات التدريبية للسعوديين حتى لا ينتهي الأمر بعد فترة زمنية إلى الاكتشاف بأن معظم ما تم عمله هو[٥] حشو بعض الوظائف الضعيفة الصلة بالمعرفة العملية الأساسية (co re know how).

---

(٣) استعمل هذا الاصطلاح في الجيش الأمريكي في الأصل ولكن أخذت الشركات العالمية والمؤسسات تستعمله فيما بعد. راجع: دليل أرامكو، التدريب السنوي، وكذلك الخطة الرئيسية لتطوير القوى العاملة في الجبيل وينبع، المجلد الأول (١٩٨٠م) ـ المطور من قبل مؤسسة التنمية الكورية KDI لصالح الهيئة الملكية للجبيل وينبع ـ المملكة العربية السعودية.

(٤) راجع: قضية الأسبوع، الأحد ٢١ رمضان ١٤١٣هـ «الأفضلية للسعوديين متى تتحول من شعار إلى واقع ملموس».

(٥) تمت مناقشة بعض هذه النقاط في ندوة العمالة المواطنة في القطاع الأهلي السعودي المنعقدة يومي السبت والأحد ٢٢ و ٢٣/٨/١٤١٣هـ.

٣ ـ الربحية والاعتمادية تعتبران من أهم العوامل التي يسعى رجال الأعمال إلى تحقيقها من خلال الترخيص ولا يوجد اعتراض فيما بينهما وإنما يخدمان بعضهما البعض (الربحية والاعتمادية).

٤ ـ من المهم التعرف في الأبحاث المستقبلية على أساليب الترخيص التي غالبًا ما تم الأخذ بها في المملكة العربية السعودية والتي بدورها تعكس ممارسات خاطئة نابعة من انشغال رجال الأعمال بالربح السريع في غياب التخطيط والتفكير السليم.

٥ ـ يتفق الجميع على أن الدوافع المذكورة في البحث هي الدوافع الأساسية لعملية الترخيص ولا توجد أهداف أخرى في نظر أفراد العينة.

٦ ـ هناك اختلاف جذري بين ما تسعى الدولة إلى تحقيقه وبين ما يتم في الواقع، ويرجع السبب في ذلك إلى سهولة الحصول على الأيدي العاملة الأجنبية المدربة.

المراجـــــع

[١] Millman, A. F. "Technology Transfer in the International Market." *European Journal of Marketing*, 17, No.1 (1983), 30 - 45.

[٢] Cho, R. "Issues of Compensation in International Technology." *Licencing Management International Review*, 28, No. 2 (1988), 70-79.

[٣] Derakhshani, S. "Negotiation Transfer of Technology Agreements." *Finance and Development*, (December 1986), 42-44.

[٤] Lasser, P. "Selecting a Foreign Partner for Technology Transfer." *Long Range Planning*, 17, No. 6 (1984) 43-49.

[٥] Contractor, F. "Choosing between Direct Investment and Licencing Theoritical Considerations and Empirical Tests". *Journal of International Business Studies* (Winter 1984,) 167-188.

[٦] Contractor, F. "A Generalized Theom for Joint Venture and Licensing Negotiation." *Journal of International Business Studies*, (Summer 1985,) 23-50.

[٧] مركز بحوث الغرفة التجارية الصناعية بجدة. *نشرة المستجدات الاقتصادية والمالية* (شعبان ١٤١٢هـ)، العدد الأول.

[٨] وزارة الصناعة، المملكة العربية السعودية. «*النشرة الإحصائية الصناعية*» (١٤٠٧هـ).

[٩] المجالي، قبلان. «المكانة الاجتماعية للمهن والوظائف الشائعة في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية.» *مجلة العلوم الاجتماعية*، مجلد١٨، رقم ١ (ربيع ١٩٩٠م)، ١٢٣ ـ ١٤١.

[١٠] Basheikh, A. "An Analysis of the Operation of the Saudi Industrial Development Fund." *Ph. D. Thesis,* Kent University, 1986.

[١١] مركز معلومات الغرفة التجارية الصناعية بجدة. *الدليل الإحصائي*، ١٤١١هـ.

Motives for Licencing as a Method for Technology Transfer in Saudi Arabia

Yasin A. Jefri, Mohammed A.K. Yaghmoor and Khalid A. Maimani
Associate Prof. and Assistant Professor,
Department of Business Administration, College of Economics, & Administration,
King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

(Received 16/8/1412 A.H; Accepted for publication 23/8/1413 A.H.)

Abstract. Understanding the motives behind licensing is an important issue. It will shed light on the methodology of licensing and also help the authority to understand if its plan for industrilization works. The result indicate profit and competition are the most important while training, improving man power skills and technology transfer are of lesser importance. This means that there is a difference between what the government is planning and what businessmen wants. This can be attributed to the fact that Saudi labour market is open for foreign labours to work, they are cheaper to employee and more verstile.